الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/45/269
S/21288
8 May 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
MAY 2 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البنود ٩٣ و ٩٤ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٣
من القائمة الاولية*
التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة
بحقوق الإنسان والأداء الفعال للهيئات
المنشأة بموجب هذه الصكوك
القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل
منع الجريمة والقضاء الجنائي
القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات
دورية ونزيهة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ، موجهة الى
الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت في
البعثة الدائمة لاسرائيل لدى الامم المتحدة

لقد تلقيت تعليمات من حكومتي بأن أسترعي انتباهكم الى النص المرفق المقتطف من منشور "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٩" الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، والذي يتضمن معلومات عن حالة حقوق الإنسان في بنغلاديش (انظر المرفق) . وقد وضعت خطوطا تحت الأجزاء المتصلة اتصالا وثيقا بالموضوع .

---

* A/45/50 .

ونظرا لاهمية هذه المعلومات أتشرف بأن أطلب اصدار نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ٩٢ و ٩٤ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٣ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) افرايم دوريك
السفير
نائب الممثل الدائم
والقائم بالاعمال المؤقت

المرفق*

الكونغرس الاول بعد المائة
الدورة ٢

منشورات اللجنة المشتركة

التقارير القطرية عن ممارسات حقوق
الإنسان لعام ١٩٨٩

تقرير
مقدم الى لجنة الشؤون الخارجية
مجلس النواب

و
لجنة العلاقات الخارجية
مجلس شيوخ الولايات المتحدة

من
وزارة الخارجية

عملا بالبندين ١١٦ (د) و ٣٠٥ باء (ب) من قانون المساعدة
الخارجية لسنة ١٩٦١ ، بصيغته المعدلة

شباط/فبراير ١٩٩٠

طبع لكي تستخدمه لجنة الشؤون الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية
التابعتان لمجلس النواب ومجلس الشيوخ ، على التوالي

مكتب مطبوعات حكومة الولايات المتحدة
واشنطن : ١٩٩٠

* أضاف الخطوط القائم بأعمال البعثة الدائمة لاسرائيل لدى الامم المتحدة .

بنغلاديش

ينص دستور بنغلاديش على أن يكون نظام الحكم رئاسيا ، وأن يكون هناك برلمان مؤلف من مجلس واحد يضم ٣٠٠ عضو . ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الوزراء الذين يجوز أن يكون ٣٠ في المائة منهم من غير أعضاء البرلمان . ويعتبر رئيس الوزراء الذي يعينه أيضا رئيس الجمهورية زعيما للأغلبية البرلمانية أكثر منه رئيسا للحكومة . وفي عام ١٩٨٢ قام هـ . م. إرشاد الذي كان رئيس أركان الجيش في ذلك الوقت ، بالاستيلاء على السلطة بانقلاب غير دموي . وبعد أن تقاعد من الجيش انتُخب في عام ١٩٨٦ رئيسا للجمهورية في انتخابات قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية .

وقد تكوّن البرلمان الحالي الذي يتألف من ٣٥٢ عضوا من حزب جاتييو الذي ينتمي إليه الرئيس و ٤٨ عضوا من الأحزاب الأصغر في انتخابات أُجريت في شهر آذار/مارس ١٩٨٨ وُصمت بعدم اشتراك أحزاب المعارضة الرئيسية في الانتخابات ، وبأعمال عنف متفرقة ، وباشتراك عدد ضئيل من الناخبين ، وبالتلاعب في عدّ الأصوات . وعقد البرلمان دورتين في عام ١٩٨٩ ، وأصدر تشريعا يمنح استقلالا ذاتيا محدودا لمناطق غيتاغونغ تراكتس الثلاث وتعديلا دستوريا تاسعا ينص على انتخاب نائب لرئيس الجمهورية ويحدّ مدة شغل منصبي رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية بفترتين متعاقبتين مدة كل منهما خمس سنوات . ونظرا لاستمرار الطعن في الشكل النيابي للبرلمان الحالي فقد أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات برلمانية في منتصف فترة العضوية ، بيد أن أحزاب المعارضة الرئيسية قد رفضت الاشتراك في تلك الانتخابات ، لأنها لا تعتقد أنه يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة إبان حكم الرئيس إرشاد .

وتتولى الشرطة والقوات شبه العسكرية الخاضعة جميعها لسيطرة وزارة الداخلية المسؤولية الأساسية عن صيانة الأمن الداخلي . وتشمل القوات شبه العسكرية حرس الحدود (بنغلاديش – Banglagesh) وأنصار بنغلاديش (وهم حرس وطني يساعد الشرطة في حفظ القانون والنظام) ومجموعات الدفاع عن القرى وهي ميليشيات محلية موحدة لكنها غير مسلحة . ويؤدي الجيش دورا في الأمن الداخلي في مناطق تشيتاغونغ تراكتس حيث استمرت هجمات المتمردين من القبائل على قوات الأمن والمستوطنين البنغاليين وغيرهم من أفراد القبائل في عام ١٩٨٩ . وقد اتهم أفراد القبائل قوات الأمن بالاشتراك في الهجمات التي شنها المستوطنون والتحريض عليها . وعلى الرغم من هذه الاتهامات لم تكن هناك تقارير مؤكدة في عام ١٩٨٩ بقيام قوات الجيش في المنطقة بهجمات انتقامية .

وبنغلاديش من أفقر بلدان العالم وأكثرها كثافة سكانية . وترمي برامج الحكومة الرئيسية الى التنمية الاقتصادية عن طريق خفض النمو السكاني وزيادة غلة المحاصيل وتحقيق اللامركزية في الادارة وتنمية القطاع الخاص . وقد انتعش الاقتصاد الى حد ما من فيضانات عام ١٩٨٨ المدمرة وحال انخفاض معدل سقوط الامطار عن المعدل المعتاد دون حدوث فيضان خطير في عام ١٩٨٩ .

وعلى وجه العموم لم تحدث تغيرات كبيرة في حالة حقوق الإنسان في عام ١٩٨٩ . وجلب عجز المقاومة ، التي تعاني من انقسام داخلي ، عن إعادة شن حملتها لطرد الحكومة الحالية سنة من الاستقرار السياسي تخللها عدد من حالات انتهاك حقوق الإنسان المبلّغ عنها أقل مما حدث في عام ١٩٨٨ . وكانت الانتخابات البلدية التي أجريت خلال السنة سلمية نسبيا وكذلك كان حال انتخابات مجالس الحكم المحلي التي أجريت في مناطق تشيتاغونغ هيل تراكتس الثلاث في شهر حزيران/يونيه . بيد أن انتخابات برلمانية فرعية أجريت في شهر أيلول/سبتمبر قد وصمت بادعاءات بحدوث مخالفات فيما يتعلق بالتصويت . واستمرت القيود الشديدة المفروضة على قدرة المواطنين على تغيير الحكومة وعلى حرية الصحافة وعلى مجموعة مختلفة من حقوق المرأة . وظل هناك قلق بشأن الإساءة الى السجناء والمعتقلين والاعتقالات التعسفية .

احترام حقوق الإنسان

الفرع ١ - احترام السلامة البدنية للفرد ، بما في ذلك عدم تعرضه لما يلي :

ألف - الاغتيال السياسي وغيره من حالات الإعدام دون محاكمة

في حين كانت انتخابات كانون الثاني/يناير سلمية نسبيا في ٨٠ بلدية من بلديات بنغلاديش التي يبلغ عددها ٨٦ فقد أسفرت حوادث عنف متفرقة عن ستة قتلى وأكثر من ٥٠٠ جريح على الاقل ، بما في ذلك إصابة عدد من موظفي إنفاذ القوانين بجراح . وأطلقت الشرطة الرصاص فوق رؤوس الجماهير لتفريقها لكن يبدو أن سلطات إنفاذ القوانين لم تتسبب في مقتل أحد . كما حدثت أعمال عنف في مقار الجامعات على مدى السنة حيث وقعت اشتباكات متكررة بين الأجنحة الطلابية لعدة أحزاب سياسية ، وكثيرا ما أسفرت هذه الاشتباكات عن وقوع إصابات وأحيانا عن خسائر في الارواح . وللاطلاع على مناقشة لحوادث القتل التي وقعت فيما يتعلق بالتمرد الذي حدث في تشيتاغونغ هيل تراكتس انظر الفرع ١ - ز .

(ب) حالات الاختفاء

لم ترد تقارير مؤكدة عن حالات اختفاء ناجمة عن أعمال جهات رسمية في عام ١٩٨٩ . بيد انه كما حدث في الماضي قام متمردون من القبائل في تشيتاغونغ هيل تراكتس باختطاف عدد من الافراد أثناء غارات شنّوها على قرى البنغال .

(ج) التعذيب وغيره من ألوان المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . وعلى الرغم من عدة ادعاءات فإنه لم ترد تقارير مؤكدة عن وقوع حوادث من هذا النوع في تشيتاغونغ هيل تراكتس في عام ١٩٨٩ لكن منظمة العفو الدولية والجمعيات المحلية المعنية بحقوق الإنسان تواصل رصد هذه المنطقة وتشجيع الحكومة على المحافظة على حقوق أفراد القبائل . وتلبية لطلبات سابقة قدمت الحكومة تقريرا الى منظمة العفو الدولية بشأن عدة ادعاءات تتعلق بحالات تعذيب يزعم انها وقعت في هيل تراكتس منذ عام ١٩٨٦ .

والشرطة تعامل المتهمين بارتكاب جرائم ، في العادة ، بفظاظة قد تتضمن عمليات استجواب يتعرضون فيها للإساءة والضرب . ونادرا ما يزعم أنه قد حدثت وفاة نتيجة لهذه المعاملة ؛ بيد أن الجمعيات المحلية المعنية بحقوق الإنسان قد بدأت بشكل متزايد في التحقيق في حالات فردية ، وأكدت حدوث ٥ وفيات في عام ١٩٨٩ . ولم تتدخل الحكومة في هذه التحقيقات . وذكرت منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام ١٩٨٩ الذي يشمل عام ١٩٨٨ أنها قد تلقت تقارير جديدة تفيد أن المتهمين الذين قبضت عليهم الشرطة يُعذّبون ، وتزعم أنه قد توفي العديد منهم نتيجة لذلك . وفي أحيان كثيرة لا يتعرض من يسيئوا معاملة المواطنين العاديين للعقاب لكن تتخذ أحيانا إجراءات تأديبية ضد الشرطة وموظفي السجون الذين يسيئون معاملة السجناء وذلك في الحالات التي يستطيع فيها المجني عليهم أو أسرهم وأصدقاؤهم استرعاء انتباه وسائط الإعلام أو إقناع الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان بالتحقيق في صحة ادعاءاتهم .

كما وردت من حين الى آخر تقارير تفيد بتعرّض مواطنين لمعاملة مجحفة من جانب مجموعة مختلفة من الموظفين الحكوميين المنخفضي الرتبة ورؤساء الاحزاب والزعماء العماليين الذين يرهبون الآخرين بالعنف أو بالتهديد باستعماله .

(د) الحجز أو الاعتقال أو النفي بصورة تعسفية

في وسع الحكومة بموجب قانون السلطات الخاصة لعام ١٩٧٤ أن تعتقل أي فرد دون أن توجه إليه اتهاما ، وذلك لفترة أولية مدتها ٣٠ يوما لمنعه من ارتكاب "أي عمل ضار" بحسب تعريفه في القانون . ويتعيّن على الحكومة بحلول نهاية هذه الفترة أن توجّه الى المعتقل اتهاما رسميا ، أو أن تفرج عنه في حالة عدم توجيهها مثل هذا الاتهام . وإذا وجهت إليه مثل هذا الاتهام يمكنها قانونا احتجازه الى حين الانتهاء من التحقيق . وفي الواقع ، وإن لم يكن ذلك في القانون ، يتاح للمعتقل ١٥ يوما للرد على التهمة المحددة بالكتابة الى وزارة الداخلية التي يمكنها أن تمنحه إفراجا مبكرا . والاعتقالات التي تجري بموجب قانون السلطات الخاصة لا تخضع لإعادة نظر من قبل المحاكم إلا بعد ستة أشهر ، وحينئذ تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة قضاة بالنظر في القضية للتأكد من وجود سبب كاف لاستمرار الحجز . وعلى الرغم من انه يحق للمحتجز نظريا أن يقابل محام أثناء اعتقاله فإنه لا يسمح عموما للمحامي بمقابلة المحتجز إلا بعد توجيه اتهام إليه .

وقد اعتقل بموجب قانون السلطات الخاصة في أوائل عام ١٩٨٩ أربعون شخصا اتهموا بالقيام بنشاط هدام ، وكانوا ينتمون الى حركة انفصالية هندية . وظل ستة وعشرون شخصا في الحبس . ويخشى المدافعون عن حقوق الإنسان من أن قانون السلطات الخاصة يُستعمل بصورة متزايدة ضد الخصوم السياسيين في المناطق الريفية وللاحتجاز الابدي للمشتبه فيهم الذين لا توجد لدى الحكومة أدلة كافية لتوجيه الاتهام اليهم رسميا . ولاحظ المدافعون عن حقوق الانسان وبعض المحفيين فيما نشروه من تقارير أنه كثيرا ما تصدر الحكومة أوامر إعتقال جديدة ضد الافراد بمجرد إنقضاء فترة احتجازهم الاصلية أو بمجرد إلغائها من قبل المحاكم .

وذكرت الحكومة أن عدد المعتقلين بموجب قانون السلطات الخاصة قد بلغ ١٥٧ ٢ في ٣٠ نيسان/ابريل ، وإن كانت الجمعيات المعنية بحقوق الانسان تعتقد أن الرقم الفعلي أعلى من ذلك . وكثيرا ما يوجه الاتهام بموجب القوانين الجنائية الى الاشخاص الذين سبق إعتقالهم بموجب قانون السلطات الخاصة .

ويتضمن القانون المحلي حق المعتقل في أن تقرر المحكمة شرعية إعتقاله . بيد أن المنظمات القانونية ومنظمات حقوق الانسان في بنغلاديش لا تزال تبلغ عن حالات أشخاص مشتبه فيهم قبض عليهم بخصوص تهم خفيفة لكنهم ظلوا في الحبس فترات طويلة دون محاكمة . ولم ترد تقارير في عام ١٩٨٩ عن نفي أفراد .

وفيما يتعلق بالسخرة أو العمل الاجباري انظر الفرع ٦ - ج .

(هـ) الحرمان من الحصول على محاكمة علنية عادلة

تعتبر المحكمة العليا مستقلة عموما ، وإن كانت تتعرض للضغط أحيانا في القضايا السياسية والقضايا المتعلقة بالأمن . وتقيم المحاكم المدنية محاكمات علنية للنظر في القضايا المدنية والجنائية ، ويجري إعمال الحق في الحصول على محام . والمحاكم المدنية ، وإن كانت تعتبر عادلة بوجه عام ، مثقلة بالقضايا ولا تتاح في الواقع إلا لمن في مقدورهم توكيل محامين عنهم . وعلاوة على ذلك فإن عملية التقاضي الطويلة والمكلفة تثني كثيرا من الناس عن التماس الإنصاف عن طريق المحاكم . ويوجد عدد قليل من برامج المساعدة القانونية لمساعدة المتقاضين ، ولا يوجد محامون عامون . وعلى الرغم من أن الحد الزمني القانوني للبت في القضايا الجنائية هو ٢٤٠ يوما على مستوى محكمة المنطقة و ١٢٠ يوما على مستوى المحكمة الجزئية فإن النقص في عدد القضاة وكثرة عدد القضايا الجنائية والمدنية المتأخرة التي يبلغ عددها خمسمائة ألف يجعل التأخر أكثر من ذلك بكثير أمرا شائعا . ويزداد التأخر في إقامة العدل في حينه نتيجة لاستمرار مقاطعة المحكمة العليا يوما كل اسبوع من جانب المحامين الذين يعارضون عدة قرارات أصدرتها الحكومة بشأن المحكمة . ويتعلق عدد صغير نسبيا من القضايا المتأخرة بمعتقلين .

وقد نظمت جمعية خيرية معنية بحقوق الانسان في بنغلاديش ، بتمويل من مؤسسة آسيا (The Asia Foundation) ، برنامجا تدريبيا للمحامين الجدد . وقد ، درب حتى الآن برنامج تدريبي للقضاة تابع لمؤسسة آسيا ٢٥٥ قاضيا مساعدا و ٤٥ قاضيا من المستوى المتوسط ، وتواصل مؤسسة آسيا تقديم الدعم الى برنامج المساعدة القانونية الذي تنفذه جمعية محلية لحقوق الانسان .

وتدعي الحكومة أنها لا تحتجز سجناء سياسيين بيد أن الجمعيات المعنية بحقوق الانسان في بنغلاديش تؤكد أن بعض الاشخاص المعتقلين بموجب قانون السلطات الخاصة هم في الواقع سجناء سياسيون . ولا تحتفظ هذه الجمعيات في الوقت الحاضر بإحصائيات عن عدد السجناء السياسيين في البلد ، وتتباين التقديرات تباينا كبيرا .

(و) التدخل التعسفي في الشؤون الشخصية أو الاسرة أو البيت أو المراسلات

يشترط القانون في بنغلاديش لدخول السلطات أحد البيوت أن تحصل على أمر من المحكمة . وتشترط المحاكم لاصدار هذا الأمر تقديم أدلة تثبت وجود قدر معقول من الشك . بيد أن قانون السلطات الخاصة يسمح للسلطات في ظروف معينة بتفتيش المنازل دون أمر من المحكمة وسبق أن قامت السلطات بدخول بيوت زعماء المعارضة والمعتقلين وفتشت بيوتهم دون أوامر من المحكمة . ويعتقد على نطاق واسع بأن ادارات الاستخبارات

المدنية والعسكرية التابعة للحكومة تراقب المعارضة بوسائل مثل نقاط التصنت الانتقائي على الهاتف ومراقبة المراسلات .

(ز) استعمال القوة المفرطة وانتهاكات القانون الانساني في المنازعات الداخلية

على الرغم مما بذلته الحكومة من جهود في عام ١٩٨٩ لمعالجة ما تشتكي منه القبائل من ظلم ، وذلك بإصدار قانون يمنح استقلالا ذاتيا محدودا لمنطقة تشيتاغونغ هيل تراكتس فقد استمرت حركة "شانتي باهيني" (قوة السلام) المتمردة القديمة العهد في نشاطها . وقد بدأ هذا التمرد في أوائل السبعينات واستمر بسبب خوف أفراد القبائل من أن يقوض المستوطنون في السهول المكتظة بالسكان طريقة معيشتهم التقليدية ومركزهم الخاص في منطقة التل . وخلال السنوات الاربع الماضية أثنت سياسة الحكومة الاستيطان في منطقة هيل تراكتس . ولا يزال في مناطق التل الثلاث نحو ٠٠٠ ٣٠٠ من المنحدرين من عرق بنغالي الى جانب نحو ٠٠٠ ٥٠٠ من أفراد القبائل .

ونتيجة لتقييد الوصول الى منطقة هيل تراكتس لا يمكن تأكيد صحة ما يُتهم أفراد القبائل أو قوات الامن بارتكابه من فظائع . وقد استمرت في عام ١٩٨٩ هجمات حركة "قوة السلام" على المستوطنات البنغالية والافراد العسكريين وأفراد القبائل ، التي أسفر كثير منها عن سقوط قتلى وتدمير ممتلكات وتصاعدت في أواخر شهر تموز/يوليه عقب انتخابات مجالس الحكم المحلي لمنطقة تشيتاغونغ هيل تراكتس التي أجريت في حزيران/يونيه . ولا توجد أرقام دقيقة بيد أن الحكومة تقدر أن هذه الهجمات قد تسببت في مقتل ٣٠٠ شخص على الاقل بحلول منتصف أيلول/سبتمبر وفي نزوح أكثر من ١ ٥٠٠ فرد من أفراد القبائل الى معسكرات اللاجئين في الهند المجاورة . ويقدر آخرون عدد اللاجئين الجدد بأكثر من ذلك بكثير . كما قُتل في اشتباكات مع أفراد عسكريين في عام ١٩٨٩ أفراد ومن القبائل ، زُعم أنهم كانوا من متمردي حركة "قوة السلام" ، وعلاوة على ذلك فقد قتل من أفراد القبائل عدد يتراوح بين ١٦ و ٣٦ فردا وأصيب نحو ٥٠٠ منهم بجراح في شهر أيار/مايو عندما أشار اغتيال حركة "قوة السلام" المزعوم لرئيس مجلس مقاطعة عمليات انتقامية من جانب المستوطنين ضد أفراد القبائل . وعلى الرغم من أن بعض المصادر تزعم أن قوات الامن التابعة للحكومة قد حرضت على عمليات الانتقام المذكورة أو تباطأت على الاقل في إعادة النظام فإنه لا يوجد دليل على تواطؤ الجيش فيما يتعلق بهجمات المستوطنين البنغاليين على أفراد القبائل . وفي عام ١٩٨٩ لم يوجد دليل أكيد على أن قوات الامن لم تطع الاوامر الحكومية الصارمة بأن تتحاشى القيام بعمليات انتقامية ضد أفراد القبائل ، وأن تمنع الآخرين من القيام بمثل هذه العمليات . وظلت الشكاوى المتعلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان في منطقة هيل

تراكتس أقل بكثير مما ورد منها حتى في وقت قريب مثل سنة ١٩٨٧ وعلى الرغم مما وجهته حركة "قوة السلام" من تهديدات بقتل المرشحين والناخبين كانت الانتخابات التي أجريت في شهر حزيران/يونيه لشغل مقاعد مجالس مقاطعات تشيتاغونغ هيل تراكتس سلمية على وجه العموم . وفي عام ١٩٨٩ عرضت الحكومة مرتين اصدار عفو عن متمردي حركة "قوة السلام" .

الفرع ٢ - احترام الحريات المدنية بما في ذلك ما يلي :

(أ) حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة

ينص الدستور على حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الصحافة مع خضوعها لـ "قيود معقولة" لصالح الأمن القومي والعلاقات الدولية والنظام العام والآداب والأخلاق . وفي الممارسة يوجد لدى الحكومة مجموعة متنوعة من الوسائل لمحاولة السيطرة على الصحافة ، منها الرقابة الرسمية وغير الرسمية و "الارشاد" من ادارة الاعلام الصحفي والإغلاق المؤقت للصحف وإلقاء القبض على الصحفيين أو تخويفهم . وتسمح قوانين السلطات الخاصة للحكومة بحظر المنشورات المحلية ، ومحاسبة أي موظف في صحيفة عن مضمون الصحيفة ، وإرغام الصحفيين على الكشف عن مصادر الاخبار . وتعتمد معظم المنشورات اعتمادا كبيرا على إعلانات الحكومة وما تملكه من مؤسسات ؛ ويقال إن هذه الاعلانات تمثل نسبة قدرها ٧٥ في المائة من حصيلة الاعلانات . وعلى الرغم من أنه يحق لجميع الصحف من الناحية النظرية أن تتلقى إعلانات القطاع العام إن استوفت الشروط المتعلقة بحد أدنى من التوزيع فإن الناشرين يشكون من أن وضع الاعلانات وسحبها وكذلك دفع ثمنها كثيرا ما تُستعمل كوسيلة للتأثير على الصحافة .

وفي عام ١٩٨٩ حُظرت عدة منشورات أسبوعية صادرة باللغة البنغالية ، وهي تراقب بصرامة أشد مما تراقب به الصحف اليومية ، بسبب بيانات أو تعليقات "تثير الاعتراض" . وظل عدد من المنشورات الأخرى التي حُظرت في الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٨ مغلقا في عام ١٩٨٩ . وطُبق الحظر على هذه الصحف لفترات متباينة الطول ، بعضها دائم فيما يبدو .

وتملك الحكومة وتدير جميع المرافق الاذاعية والتلفزيونية . وهي تملك من الوسائط المكتوبة صحيفتين في دكا ، الأولى يومية وتصدر بالانكليزية والأخرى يومية وتصدر بالراجشاهي . كما تملك الحكومة BSS ، وهي وكالة الانباء الوطنية . وثمة وكالتان لاسلكيتان مملوكتان ملكية خاصة ، هما وكالة الانباء الشرقية (Eastern News Agency) وأنباء بنغلاديش المتحدة (United News of Bangladesh) .

ويوجد في بنغلاديش ٧٤ صحيفة و ٣٩٠ مجلة أسبوعية ودورية . وصحف دكا الثلاث الصادرة بالانكليزية ومعظم المجلات والصحف الصادرة باللغة البنغالية مملوكة ملكية خاصة وهي تعبر عن آراء عدة أحزاب سياسية . وجميع الصحف الكبرى تنشر عن أنشطة الحكومة والمعارضة على حد سواء ، وإن كانت تغطية المعارضة أقل في المنشورات التي تملكها الحكومة ، والمقالات والافتتاحيات الناقدة للحكومة تُنشر لكن لا يسمح بانتقاد الرئيس إرشاد أو أسرته أو القوات المسلحة . وفي عام ١٩٨٩ استمر إغلاق "روبار" (Robbar) الاسبوعية ، المحظورة منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٨٨ لنشرها تعليقا انتقد فيه الرئيس وأجلت بصورة متكررة جلسات النظر في طعن قانوني قدمه ناشر مجلة "روبار" .

وفي عام ١٩٨٩ اعتقل ثلاثة صحفيين . وفي شهر حزيران/يونيه ألقي القبض على رئيس تحرير صحيفة "شكتي" (Shakti) الصادرة باللغة البنغالية لنشره "تقريرا غير مقبول" . وأفرج عنه في اليوم التالي بكفالة . وألقي القبض على رئيس بورابي (Purabi) ورئيس تحرير رنر (Runner) ، وهما من صحف Jessore ، واحتجزا لمدة ٣ أيام في شهر أيلول/سبتمبر لنشرهما "تقريرا يشهر" بوزير الدولة للشؤون الدينية .

كما تضغط أحزاب المعارضة السياسية على الصحف والمجلات المعادية لها لتخويفها ، ومن بين أساليب هذا الضغط توجيه تهديدات بحرقها ومكالمات هاتفية تتضمن تهديدات .

وعلى الرغم من أنه تتوافر في بنغلاديش عموما ٥٦ منشورا أجنبيا (١٨ صحيفة و ٣٨ مجلة) فقد استخدمت الحكومة قانون الجمارك لعام ١٩٦٩ في بعض الاحيان لمنع استيراد المنشورات الاجنبية التي تنتقد الرئيس إرشاد . واستندت الحكومة الى هذا القانون في عام ١٩٨٩ لحظر عدد من "ناتون دن" (Natun Din) الاسبوعية التي يوجد مقرها في لندن لنشرها مقال "غير مرغوب فيه" . كما حظرت الحكومة كتاب "الأشعار الشيطانية" ، وأعدادا من منشورات أجنبية تتناول الجدال الجاري ، وذلك لبضعة أسابيع . وفي عام ١٩٨٩ لم يتعرض أي صحفي أجنبي للقبض عليه أو منعه من دخول البلد أو طرده من البلد . وفي شهر حزيران/يونيه دعي الصحفيون الأجانب الى تغطية انتخابات مجالس منطقة تشيتاغونغ هيل تراكتس ، في ظل حراسة الحكومة .

وتحتفظ الحكومة بسلطة اشتراط حصول الفرق المسرحية على تصاريح بالعمل . ولا تهتم أي فرقة مسرحية في دكا في الواقع بالتقدم بطلب للحصول على مثل هذا التصريح لكن هذا القانون يطبق خارج العاصمة . ويُطلب من الفرق المسرحية أن تقدم نصوصها الى مأمور المنطقة ، والممثلون الذين يؤدون أدوارا في مسرحيات غير مصرح بها يكونون من الناحية النظرية عرضة للقبض عليهم .

وتقوم الحكومة بمراقبة الافلام وذلك أساسا لحظر الصور العارية . وجميع أفلام جنوب افريقيا واسرائيل محظورة .

وللطلبة عموما حرية التعبير عن مجموعة كبيرة من الآراء السياسية من خلال المنظمات والمنشورات الجامعية . وتستعمل أحزاب المعارضة الجبهات الطلابية أحيانا لتنظيم مظاهرات معادية للحكومة .

(ب) حرية التجمع والانضمام الى الجمعيات وتكوينها بصورة سلمية

يكفل الدستور لكل مواطن الحق في تكوين جمعيات في ظل "قيود معقولة" لصالح الآداب أو النظام العام . وفي الممارسة يتمتع الافراد بحرية الانضمام الى المنظمات والجمعيات الخاصة ولا يشترط في العادة الحصول على تصاريح لعقد الاجتماعات العامة . ولا توجد قيود على الانضمام الى المنظمات الدولية .

للإطلاع على مناقشة لحرية الانضمام إلى الجمعيات حسبما تنطبق على الاتحادات العمالية انظر الفرع ٦ - أ .

(ج) الحرية الدينية

قررت بنغلاديش التي يمثل المسلمون فيها ٨٧ في المائة من السكان أن الإسلام هو دين الدولة ، وذلك منذ إقرار التعديل الدستوري الثامن في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٨ . كما أن هذا التعديل ينص على حرية ممارسة جميع الاديان الاخرى . وعلى الرغم من أن التحويل من دين إلى آخر ممكن ، فإن هناك مقاومة اجتماعية قوية للإرتداد عن الإسلام . كما أبلغ أفراد من أقليات دينية أن إدارة الأمن قد استجوبتهم عن النشاط التبشيري . وتتجه معظم ما يقوم به مواطنو بنغلاديش من أنشطة التبشير ، التي يسمح بها الدستور ، نحو أقليات مثل الهندوس وأفراد القبائل .

ولا تزال سياسة الحكومة تسمح للأديان المختلفة بإقامة أماكن العبادة ، وتدريب رجال الدين ، والسفر لأغراض دينية ، والاحتفاظ بصلات مع إخوانهم في الدين في الخارج . ويسمح للمبشرين ، بما في ذلك رجال الدين الأجانب الذين يعملون في تجمعات دينية متغربة ، بالعمل لكن لا يسمح لهم بتحويل المسلمين عن دينهم . ويعتبر بعض المبشرين أن مختلف العقبات البيروقراطية التي تواجههم ، بما في ذلك التأخيرات الكبيرة في منح تصاريح الأمن وتأشيرات الإقامة أو تجديدها ، ترمي إلى الحد من التأثير المسيحي بخفض عدد المبشرين والحد من أنشطتهم الإنسانية .

ونجحت في بعض الاحيان النداءات الموجهة إلى الحكومة في أن تؤدي إلى إزالة هذه العقبات .

وعلى الرغم من التأكيدات الرسمية باحترام الحرية الدينية والمساواة في المعاملة ، فإن اعتبار الإسلام دين الدولة ظل يثير القلق بين الاقليات الهندية والمسيحية والبوذية في عام ١٩٨٩ . ويشكو بعض أفراد الاقليات من أن هذا التغيير للدستور قد جرّأ المسلمين المتطرفين والعناصر الإجرامية المعادية للاقليات . وكما حدث في عام ١٩٨٨ ، كانت هناك تقارير عن مضايقات وسرقات وأعمال تخريب واعتداء على ممتلكات لأفراد غير مسلمين .

(د) حرية التنقل داخل البلد والسفر والهجرة إلى الخارج والعودة إلى الوطن

يتمتع مواطنو بنغلاديش بحرية التنقل داخل البلد إلا في مناطق معينة تشيتاتونغ هيل تراكتس . كما أن سفر الأجانب مقيد في منطقة تشيتاتونغ هيل تراكتس وبعض المناطق الاخرى الواقعة على الحدود . ومواطنو بنغلاديش يتمتعون عموما بحرية السفر والهجرة إلى الخارج مع الخضوع للقيود المفروضة على العملات الأجنبية . بيد أنه يتعين على موظفي الخدمة المدنية الراغبين في السفر إلى الخارج الحصول على تصريح من الحكومة . وفي بعض الحالات يمنع من السفر إلى الخارج الاشخاص الذين يعتبر أن سفرهم ينطوي على خطر على الأمن . وقد منع مرتين سفير سابق من مغادرة البلد . وعلى الرغم من أنه نادرا ما تعرقل الحكومة عودة المواطنين الراغبين في العودة من الخارج فقد اعتقل في عام ١٩٨٩ طالب بنغلاديشي إثر وصوله إلى دكا قادما من لندن ، وقيل إن السبب في ذلك هو أنه اشترك في "أنشطة معادية لبنغلاديش" . وحق العودة إلى الوطن يحترم .

لا يزال في بنغلاديش نحو ٠٠٠ ٢٥٠ مسلم غير بنغالي ، يعرفون باسم "البهاريين" (Biharis) أو "الباكستانيين المشردين" ، ينتظرون إعادة توطينهم في باكستان . فبعد الاستقلال في عام ١٩٧١ اختار هؤلاء الأشخاص المواطنة الباكستانية ، ووافقت باكستان على قبولهم بشرط أن يتوافر من مصادر خارجية التمويل اللازم لتكاليف إعادة التوطين . ومنذ عدة سنوات تحاول منظمة اجتماعية ، يوجد مقرها في المملكة العربية السعودية جمع أموال لهذا الغرض . وهي تدعي أنه يمكن الحصول على أموال كافية لو سمح "للبهاريين" بالاستيطان مجددا . والعقبة الرئيسية التي تحول دون إعادة التوطين هي التوترات المجتمعية وتكرر حدوث أعمال عنف بين البهاريين الموجودين فعلا في باكستان ومجموعات إثنية أخرى مما يجعل إضافة ٠٠٠ ٢٥٠ بهاري جديد مسألة صعبة على

حكومة باكستان من الناحية السياسية في الوقت الحاضر . وقد أخرت المظاهرات المعادية "للباكستانيين المشردين" التي قامت في باكستان ، إلى ما لا نهاية ، جهدا متواضعا من جانب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لإعادة التوطين كان من المزمع القيام به في شهر كانون الثاني/يناير . وقد أسهم هذا في ازدياد شعور طائفة "الباكستانيين المشردين" بالإحباط ، وأدى إلى حدوث إضراب عن الطعام ومظاهرات أخرى خلال أشهر الصيف .

ويسمح "للباكستانيين المشردين" الذين ما زالت أغلبيتهم تقيم في ٦٦ معسكرا في جميع أنحاء بنغلاديش ، بالبحث عن عمل ومزاولة أنشطة أخرى لكنهم يواجهون صعوبات باعتبارهم غير مواطنين . ويجوز "للباكستانيين المشردين" أن يقدموا طلبات للحصول على مواطنة بنغلاديش في أي وقت ، ومن يفعل ذلك منهم يمنح حقوق المواطنة الكاملة .

الفرع ٣ - احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم

تثير سيطرة الحزب الحاكم على عملية الانتخابات وأعمال التزوير والعنف التي اتسمت بها الانتخابات الوطنية في السنوات الاخيرة شكوكا خطيرة حول قدرة مواطني بنغلاديش على تغيير حكومتهم بصورة سلمية وديمقراطية . وعلاوة على ذلك فإن الاستقطاب السياسي بين الحكومة والمعارضة والانقسامات الداخلية في صفوف المعارضة لا تزال تحول دون التوصل الى اتفاق بشأن إجراء الانتخابات البرلمانية .

وبعد أن استولى ه . م. إرشاد ، رئيس بنغلاديش الحالي ، على السلطة بانقلاب عسكري غير دموي في عام ١٩٨٢ ، تولى الرئاسة في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . وانتخب رئيسا للجمهورية في انتخابات أجريت في عام ١٩٨٦ ، قاطعتها تجمعات المعارضة الرئيسية ، بما فيها رابطة آوامي/تحالف الثمانية أحزاب وحزب بنغلاديش الوطني و "جماعة الإسلام" ، الاسلامية المتطرفة .

وقد انتخب برلمان بنغلاديش الحالي في انتخابات آذار/مارس ١٩٨٨ التي وصمت بمقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسية لها وبأعمال عنف متفرقة وبقلة عدد المصوتين وبتزوير في عملية الاقتراع . ووافق البرلمان على معظم القوانين بغوارق كبيرة وبعد قدر ضئيل من المناقشة .

ولا يشترط الدستور إجراء انتخابات برلمانية جديدة قبل عام ١٩٩٣ . وقد أعلنت الحكومة رسميا استعدادها لإجراء انتخابات برلمانية في منتصف الفترة لكن أحزاب

المعارضة الرئيسية قد رفضت حتى الآن الاشتراك في الانتخابات ما دام الرئيس إرشاد في الحكم . واجتمعت الحكومة مع المدافعين عن حقوق الإنسان لبحث سبل عقد انتخابات حرة ونزيهة ؛ بيد أنه في حين يرحب مراقبو حقوق الإنسان بهذه الاجتماعات بوصفها خطوة ايجابية فإنهم مازالوا يشكّون في إخلاص الحكومة فيما يتعلق بتأمين إجراء هذه الانتخابات . وفي شهر أيلول/سبتمبر بدأت الحكومة في استكمال القوائم الانتخابية لعام ١٩٨٣ .

الفرع ٤ - موقف الحكومة تجاه التحقيقات الدولية وغير الحكومية فيما يزعم من انتهاكات حقوق الانسان

الحكومة حساسة للرأي العام العالمي فيما يتعلق بمسائل حقوق الانسان . وعلى الرغم من أنه لم تجر في عام ١٩٨٩ زيارات لبنغلاديش من جانب منظمة العفو الدولية أو جمعيات أخرى فإن الحكومة قد بذلت جهودا للرد على الاستفسارات الخارجية بتقديم تقارير إلى منظمة العفو الدولية عن تحقيقها في عدة ادعاءات بشأن سوء المعاملة يرجع تاريخها إلى عام ١٩٨٦ . كما أطلعت الحكومة منظمة العفو الدولية على النتائج التي توصلت إليها بشأن العمليات الانتقامية التي قام بها المستوطنون بمنطقة تشيتاتونغ هيل تراكتس في شهر أيار/مايو (ورد وصف لها في الفرع ١- ز) . وعلاوة على ذلك دعت الحكومة أعضاء الجالية الدبلوماسية والصحفيين الأجانب إلى حضور انتخابات مجالس الحكم المحلي في منطقة تشيتاتونغ هيل تراكتس في شهر حزيران/يونيه وقدمت إليهم التسهيلات اللازمة . وتشمل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والممثلة في بنغلاديش الرابطة الدولية لحقوق الإنسان وجمعية القانون لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ولجنة الحقوقيين الدولية . ويوجد أيضا عدد من منظمات حقوق الإنسان المحلية التي ترصد التطورات من خلال أفرعها الريفية وتحقق في ادعاءات التعسف وتسعى إلى مقاضاة منتهكي حقوق الإنسان . كما تنشط جمعيات حقوق الإنسان في تنمية الوعي بحقوق الإنسان والقانون في صفوف أغلبية البلد الريفية التي تنتشر فيها الأمية . ولا تعرقل الحكومة عموما أنشطة هذه الجمعيات .

وبنغلاديش عضو نشط في لجنة الامم المتحدة لحقوق الإنسان . وفي شهر آب/أغسطس حفظت لجنة الامم المتحدة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات ، جميع الشكاوى المقدمة ضد بنغلاديش بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في منطقة تشيتاغونغ هيل تراكتس ، وقررت بالاجماع أن "تشكر حكومة بنغلاديش على تعاونها ، وتعرب عن ارتياحها للتقدم المحرز في مجال معاملة سكانها القبليين" .

الفرع ٥ - التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي

للمرأة وفقا للعرف والتقاليد الإسلامية مرتبة أدنى في المجتمع ، وتعتبر قدرة الأسرة على عزل نسائها رمزا للمركز الاجتماعي العالي أو المتوسط . وهذه المواقف الاساسية والحواجز الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في أنشطة خارج المنزل ، ذات جذور وطيدة ولا تبدو عليها علامات الضعف . وبالنسبة لنساء بنغلاديش اللائي يعشن في المناطق الريفية وتبلغ نسبتهن ٨٦ في المائة فإن الزواج المبكر وارتفاع معدلات الحمل وطول ساعات العمل المنزلي والزراعي لا تترك مجالا كبيرا لاهتمامات غير أسرية أو للعمل خارج المنزل . وحتى في المناطق الحضرية وبين الأغنياء يجعل النظام الاجتماعي التقليدي المرأة معتمدة اقتصاديا على زوجها وغيره من الرجال من أقاربها . ولا توجد تقريبا أي نساء في القوى العاملة لقاء أجر إلا في صناعة الملابس للتصدير .

وتشهد الصحف اليومية على نمط من العنف الذي تتعرض له المرأة داخل الأسرة : القتل والاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجسدي والاخلال بعقد الزواج والحرمان من الحق في الميراث والهجر . وتفيد التقارير بأن نسبة الانتحار بين النساء أعلى من نسبته بين الرجال بنحو ثلاثة أمثال . وتشمل القوانين التي تحمي المرأة قانون حظر الدوطة لسنة ١٩٨٠ ، وقانون القسوة على النساء لسنة ١٩٨٣ وقانون منع جواز القصّر لسنة ١٩٨٤ ، وقانون الاتجار غير المشروع بالنساء لسنة ١٩٨٨ ، لكن يوجد تراخ في انفاذ هذه القوانين . ومن الجرائم التي تعاقب بالاعدام الاتجار بالنساء ، وقتل إمرأة أثناء عملية اغتصاب وقتل إمرأة بسبب الدوطة . ومع ذلك فإنه يعتقد أنه كثيرا ما تقع في المناطق الريفية حوادث قتل بسبب الدوطة يقوم فيها الزوج أو اسرته بمهاجمة العروس وأحيانا بقتلها لعدم دفع دوطة يزعم أنه وُعد بها . وعلى الرغم من أن الصحف كثيرا ما تنشر أنباء عن محاكمة ومعاقبة زوج متهم بقتل عروسه بسبب الدوطة فإنه يعتقد أنه لا يبلّغ عن الغالبية العظمى من هذه الحالات . وتعتزم اللجنة الاستشارية الوطنية لمناهضة قهر النساء ، التي أُنشئت مؤخرا ، إقامة أفرع محلية لها في المناطق الريفية لمعالجة مشاكل النساء المظلومات لكن لا يوجد حتى الآن سبل انتصاف كثيرة لضحايا الجرائم المرتكبة داخل الأسرة أو المنزل .

ويعاني أعضاء الأقليات الدينية من صعوبات في الواقع ، وإن لم يكن في القانون ، في الحصول على وظائف في الحكومة وفي الجهاز السياسي . وفي السنوات التي أعقبت استقلال بنغلاديش مباشرة فقد أعضاء بعض الأقليات ، خصوصا الهندوس ، ممتلكاتهم أو واجهوا صعوبات خطيرة في الاحتفاظ بممتلكاتهم نتيجة للتطبيق التمييزي لقوانين

الملكية المكتسبة . فقد سمحت هذه القوانين للحكومة باستعمال وحتى ببيع ممتلكات الاشخاص الذين غادروا ما أصبح الآن بنغلاديش ، فيما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧١ . وعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية أكد في شهر تموز/يوليه أمرا تنفيذيا لسنة ١٩٨٤ يقضي بإعادة هذه الممتلكات لمالكيها الاصليين فإن بعض المدافعين عن حقوق الإنسان يدّعون انه لايزال يستولى أحيانا على الممتلكات بموجب هذه القوانين .

والتمييز ضد السكان القبليين في منطقة تشيتاغونغ هيل تراكتس فيما يتعلق بحقوق الملكية مسالة لاتزال قائمة . وحتى عام ١٩٨٥ كانت السلطات توزّع أراضي القبائل التي كثيرا ما لا توجد حجة بشأنها على المستوطنين البنغاليين المسلمين في منطقة تشيتاغونغ هيل تراكتس . كما انتهكت حقوق الملكية الخاصة بأفراد القبائل بإصدار حجج مزوّرة وتعرضهم لاعتداءات جسدية ونتيجة للإجراءات المتخذة إثر عدم دفعهم أقساط الرهن أو مصادرة الجيش للأراضي في المناطق التي نشط فيها المتمردون من القبائل . ولم ترد أنباء عن انتهاكات من هذا النوع في عام ١٩٨٩ وأكدت حقوق أفراد القبائل في الأرض بموجب قانون مجالس الحكم المحلي في منطقة تشيتاغونغ هيل تراكتس ، الذي أصدرته الحكومة ، والذي يمنح تخصيص الاراضي وسلطة التنظيم لمجالس مقاطعات منتخبة تسيطر عليها القبائل . كما يمنح القانون المجالس سلطة على المؤسسات المحلية المعنية بإنفاذ القانون والاسكان والصحة والتعليم . ومع ذلك فإنه لايزال لدى كثير من سكان التل قلق بشأن هذه المسائل .

الفرع ٦ - حقوق العمال

(أ) الحق في الانضمام الى الجمعيات

ينص الدستور على حق الانضمام الى الجمعيات رهنا بقيود يفرضها القانون . كما ينص الدستور على الحق في تكوين النقابات العمالية رهنا بموافقة الحكومة . وعلى الرغم من أن للحكومة الحق قانونا في وقف النقابات عن العمل فإنها لم تتخذ هذا الإجراء في عام ١٩٨٩ .

ويمكن للعمال في الجمعيات أو الاتحادات النقابية أن يضعوا نظامهم الاساسي ونظامهم الداخلي ، وينتخبوا أعضاء هذه الهيئات ، ويضعوا برامجها ، ويديروا شؤونهم دون تدخل من الحكومة . ولا توجد قيود على الانضمام الى الاتحادات أو الانتساب الى المنظمات الدولية . غير أنه يتعين على أعضاء النقابات أن يحصلوا على موافقة الحكومة للسفر الى الاجتماعات العمالية الدولية . ولم يُمتنع عن تقديم هذه الموافقة في عام ١٩٨٩ .

والحق في الاضراب ليس مكفولا على وجه التحديد بموجب القانون لكنه شكل مقبول من أشكال الاحتجاج في بنغلاديش . وشهد عام ١٩٨٩ إضرابات عديدة . والأمر المتعلق بالخدمات الاساسية لسنة ١٩٥٨ يسمح للحكومة بمنع الإضراب لمدة ٣ أشهر في أي قطاع تعتبره "أساسيا" . ولا تمثل النقابات العمالية سوى ٥ في المائة من القوى العاملة وهذا يعكس انخفاض مستوى التصنيع . ومع ذلك فالنقابات قوية ومهمة في قطاعات مثل الجوت والشاي والنقل . وتوجد عدة مراكز عمالية وطنية في بنغلاديش ومعظم النقابات والاتحادات العمالية متصلة بأحد الأحزاب السياسية . ويتعاطف مع المعارضة مجلس العمال والموظفين المتحد ، وهو أكبر نقابة .

وقد لاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٩ أن قانون بنغلاديش يتضمن عيوب تمس الحق في حرية الانضمام الى الجمعيات والحق في المساومة الجماعية ، ومن هذه العيوب قيود مفروضة على عدد الأفراد الذين يمكنهم أن يشغلوا مناصب في نقابات العمال ، وتخويل مسجّل النقابات العمالية سلطات إشرافية واسعة النطاق ، وقاعدة تشترط لتسجيل أي نقابة أن تضم ٣٠ في المائة من عمال المنشأة على الأقل .

(ب) الحق في تكوين جمعيات وفي المساومة الجماعية

يمنح القانون العمال حقا محدودا في المساومة الجماعية . ولا يمكن لموظفي القطاع العام أن يكوّنوا نقابات أو يمارسوا المساومة الجماعية . ولا توجد عملية وساطة رسمية . ويمكن لنقابات القطاع الخاص عموما أن تمارس المساومة الجماعية دون تدخل من الحكومة إلا في منطقة تشيتاغونغ لتجهيز الصادرات . وقد أوقفت الحكومة النشاط النقابي في منطقة تشيتاغونغ لتجهيز الصادرات في عام ١٩٨٥ ولايزال هذا الإيقاف نافذا .

وللعمال من الناحية النظرية الحق في المشاركة في أعمال النقابات ، بيد أن زعماء النقابات وأصحاب الأعمال كثيرا ما ينتهكون هذا الحق من الناحية العملية . ويُزعم أن زعماء النقابات يتخذون قرارات دون استشارة الأعضاء أولا ، وقُدمت ادعاءات عن حدوث مخالفات في انتخابات النقابات . وكثيرا ما يتجاهل أصحاب الأعمال القوانين التي تحظر التمييز ضد أعضاء النقابات ، وهذه الممارسة سائدة بصورة خاصة في صناعة الملابس التي تمثل فيها النساء أغلبية القوى العاملة . كما اتُهم أصحاب العمل بمضايقة زعماء النقابات وفصل العمال بسبب أنشطتهم النقابية . وعلى الرغم من أنه توجد قوانين تحظر هذه الممارسات فإن الصعوبات التي تكتنف رفع دعوى قضائية ضد صاحب العمل تثني النقابة عن بذل جهود من أجل إنفاذ هذه القوانين .

(ج) حظر السخرة

يحظر الدستور السخرة . وعلى الرغم من أن هذا الحظر يُحترم الى حد بعيد فقد كانت هناك أنباء غير مدعمة بأدلة عن حدوث سخرة في بعض مزارع الشاي والمطاط . وتسعى الحكومة بنشاط الى منع الاتجار في عمال السخرة في البلدان الأخرى في جنوب آسيا .

وقد طلبت COE من الحكومة في عام ١٩٨٩ أن تلغي قانونا لسنة ١٩٥٢ (قالت الحكومة إنه لم يعد قابلا للتطبيق) يعتبر قيام موظف حكومي بالتوقف عن العمل دون موافقة من صاحب العمل جريمة يعاقب عليها القانون . كما طلبت COE من الحكومة تصحيح قانون يتعلق بنقل البحارة بالقوة الى ظهر السفن لكي يؤدوا واجباتهم .

(د) السن الأدنى لتوظيف الأطفال

يحظر قانون توظيف الأطفال عرض العمل على أي شخص يقل عمره عن ١٤ سنة ، بيد أن هذا القانون غير نافذ . فعمل الأطفال الذي يكرسه العرف وتشجع عليه الضائقة الاقتصادية مشكلة خطيرة . ونادرا ما تطبق الحدود الدنيا القانونية لسن ممارسة الأنواع المختلفة من العمل ، التي تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة ، والبلد في منتهى الفقر لدرجة أن الأطفال يُستخدمون بانتظام في جميع الأعمال المتاحة . ولا يوجد تعليم إلزامي . وقد قدّر مكتب احصائيات العمل في عام ١٩٨٦ عدد الأطفال العاملين بنحو ٣ ملايين . وهؤلاء الأطفال يديرون بأقدامهم عربات صغيرة تتسع كل منها عادة لشخص واحد ، ويعملون كخدم في المنازل ، وكمساعدين في خدمات النقل ، وينقلون الأحمال في محطات السكك الحديدية والمرافئ النهرية ، ويعملون في مواقع التشييد ، ويُستخدمون بأعداد كبيرة في الزراعة .

(هـ) ظروف العمل المقبولة

لا تُفرض بشدة الأنظمة المتعلقة بالحد الأدنى للأجور وساعات العمل والسلامة والصحة المهنيتين . ولا تكفي مستويات الدخل التي تتراوح بين دولار ودولارين في اليوم والحد الأدنى للأجور الذي يبلغ نحو ٠,٠٧ من الدولار في الساعة لكفالة مستوى معيشة لائق . وينص قانون المصانع لسنة ١٩٦٥ وقانون المحال التجارية والمنشآت لسنة ١٩٦٥ على حد أقصى لساعات العمل العادية قدره ٨ ساعات في اليوم و ٤٨ ساعة في الأسبوع . وبساعات العمل الإضافي لا يسمح القانون بأن يتجاوز أسبوع العمل ٦٠ ساعة . وعلى الرغم من أن القانون ينص على التعويض عن العمل الإضافي بضعف الأجر عن الساعة فإن ممارسات التعويض عن ساعات العمل الإضافي لا تطابق هذه المقتضيات . ومعدات واحتياطات السلامة غير معروفة إلى حد بعيد ، وكثير من مفتشي السلامة القليلين الموجودين غير مدرب ومنخفض الأجر .

- - - - -